

* تصحيح الأخطاء

إن المعنى اللفظي لمصطلح الخطأ هو عدم تطابق الشيء الذي حدث مع حقيقته وواقعه المنطقي ، إذ أن هناك اختلاف بين الواقع (الخطأ) والمنطق (الصحيح) ، ولابد من قياس الخطأ وتقويمه ، أما المعنى الفني فإن الخطأ المحاسبي: عبارة عن كون المبالغ والأرصدة وأسماء الحسابات وجهة الحساب وغيرها المثبتة في الدفاتر المحاسبية والسجلات لا تعكس الحدث ولا تتسجم مع ما احتوته مصادر البيانات المحاسبية المتمثلة بالمستندات.

إن توازن ميزان المراجعة يعد مجرد قرينة أولية على صحة خطوات الدورة المحاسبية ، ولكن عدم توازنه يعد دليلاً قاطعاً على وقوع خطأ ما في خطوة من خطوات تلك الدورة وبعد توازن الميزان قرينة أولية على صحة خطوات الدورة المحاسبية وليس دليلاً قاطعاً لأن هناك خطأ لا يكشفها ميزان المراجعة ، وهي الأخطاء المتكافئة أو المعوضة ، وهذه لا يمكن اكتشافها إلا عن طريق المراجعة الفعلية بنوعيتها المستندية والحسابية.

تشمل الأخطاء المحاسبية بصورة عامة كلاً من الخطأ والغش إلا أن الغش يعني التلاعب والتزوير بالبيانات المحاسبية ولمستنداتها وهو متعمد ومقصود ويكون في نواحي عديدة منها:

١ - الاختلاس أو السرقة: أي قيام العاملين في المشروع بأخذ أحد الموجودات بطريقة غير مشروعة من خلال:

- أ - عدم تسجيل بعض عمليات الاستلام للنقدية أو البضائع أو غيرها من الموجودات.
 - ب - تسجيل بعض المصروفات الوهمية معززة بمستند صرف وهمي للتهيئة للسرقة.
 - ج - المغالاة أو التضخيم في تسجيل بعض المصروفات الفعلية للتصرف من ثم بالزيادة.
- ٢ - التلاعب بالبيانات: والتلاعب هنا يعبر عن طريقة مباشرة لسوء التصرف ، كالقيام ببعض التعديلات للبيانات المحاسبية بقصد إظهار نتيجة العمل والمركز المالي بوضع غير الوضع الحقيقي للمشروع من أجل إخفاء سوء تصرف معين ، ومن أمثلتها المحاسبة الخلاقية.

أما الخطأ فيختلف عن الغش في أنه يقع نتيجة جهل أو سهو أو عدم العناية وبالتالي فإنه غير مقصود ، إلا أن آثاره قد تكون أيضاً سلبية على المشروع وهو في أنواع مختلفة وعلى مراحل إعداد البيانات المحاسبية ، ويمكن إيجاز أسباب وقوع الأخطاء المحاسبية بما يلي:

- ١ - الجهل أو عدم الإلمام بالمبادئ المحاسبية التي تتبع في مختلف مراحل إعداد البيانات المحاسبية ، وكذلك الجهل بالقوانين أو التعليمات نتيجة عدم كفاءة القائمين بالعمل.
- ٢ - السهو أو الإهمال أو عدم بذل العناية اللازمة من قبل القائمين بالعمل المحاسبي ، ولكن بصورة غير متعمدة.

الإبداع المحاسبي والمحاسبة الخلاقية

الإبداع هو ظاهرة قديمة ، فمنذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وهو يبدع ويبتكر وحده أو مع الجماعة والمنظمة والمجتمع ، وقد جاء مفهوم الإبداع في اللغة العربية على أنه مشتق من الفعل بَدَعَ: وبدع الشيء يبدعه بدعاً وابتدعه أنشأه وبدأه ، وهو الإيجاد أو التكوين أو الابتكار. ولقد اختلف الباحثون في إعطاء تعريف موضوعي له وتحديد ماهيته ، إذ لا يوجد اتفاق واضح لتحديد مفهومه وذلك لأسباب تتعلق بتعلق الظاهرة أو بتعدد اتجاهات الباحثين ، وينظر كل منهم من زاوية معينة توافق تخصصه . فنجد من عرفه على أنه الإتيان بأفكار جديدة ، أو إعادة تركيبية المعرفة القائمة ، أو إيجاد مداخل جديدة لحل المشكلات ،

فالمبدع يتساءل دائماً ويبحث في الأسباب ويدرس ويتمعن بهدف إيجاد الوسائل الأفضل ، وهناك من عرفه على أنه توليد فكرة جديدة وتطبيقها يؤدي إلى منتج جديد أو عملية جديدة أو تحسين المنتج أو الخدمة ، وبالنهاية يؤدي إلى النمو الاقتصادي وزيادة سرعة توليد الأرباح. وقد يخلط البعض بين الإبداع والابتكار ، فالأول هو تصرف فردي أو شخصي مصدره عقل الفرد نفسه ، في حين أن الابتكار هو عملية جماعية يتدخل فيها عدد من المتعاملين ، أي أن الأول هو عملية إدراكية وعقلية ، والثاني هو عملية تفاعلية. أما من الناحية المحاسبية فينظر إلى الإبداع على أنه مناظر للمحاسبة الخلاقة ، فهو يتمثل (في المجال المحاسبي) في استخدام جميع الأساليب أو الطرق أو المعايير التي من الممكن أن تحقق مستوى بارزاً من التميز في الأداء داخل الشركة ، في حين تتضمن المحاسبة الخلاقة بالقدرة على استخدام المبادئ والمعالجات المحاسبية بما يتناسب ونشاط الشركة أو حسب رغبة الإدارة ، وبهذا ينظر إليها على أنها سلاح ذو حدين ، ينظر إلى الناحية الإيجابية منها على أنها تعمل على تسهيل إجراءات العمل المحاسبي وصولاً لنتائج نشاط الشركة ، وكذلك السعي المستمر في تطوير الإجراءات والمعايير المحاسبية بما يتلاءم مع متطلبات المعارف الأخرى وبما يساير تطور تلك المعارف ، وينظر إلى الناحية السلبية منها باعتبارها عبارة عن تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال استغلال معرفة المحاسب بالسبل البديلة المتاحة من إجراءات ومعالجات تمكنه من تقديم نتيجة النشاط المرغوب به.

أنواع الأخطاء المحاسبية

تتوب الأخطاء المحاسبية بتبويبات مختلفة حسب طبيعتها ، أو حسب مكان وقوعها أو حسب توقيت اكتشافها ، ومن هذه التبويبات:

أولاً: من حيث طبيعتها: الهدف أو السلوك من وراء الخطأ:

- ١ - أخطاء السهو والجهل (غير عمدية) أو غير مقصودة ، عفوية: إغفال إثبات عملية في دفتر اليومية أو إغفال ترحيلها أو نتيجة عدم إلمام بالقوانين والتعليمات المحاسبية.
- ٢ - أخطاء العمد أو الارتكاب أو مقصودة : الغش والتلاعب.

ثانياً: حسب مكان وقوعها: مرحلة وقوعها:

- ١ - أخطاء في مرحلة تحرير المستند المحاسبي: مثل تحرير مستند قيد بدلاً من قبض.
- ٢ - أخطاء التوجيه المحاسبي وأخطاء مرحلة التسجيل (في دفتر اليومية): مثل عدم قيد عملية مالية كلها أو أحد أطرافها ، عدم قيد المبلغ للعملية كلها أو أحد أطرافها ، الخطأ في قيد المبلغ للعملية كلها أو أحد أطرافها ، الخطأ في أسم الحساب أو نوع الحساب للعملية كلها أو أحد أطرافها.
- ٣ - أخطاء في مرحلة التبويب (الترحيل إلى سجلات الأستاذ): مثل عدم ترحيل عملية كلها أو أحد أطرافها ، ترحيل العملية إلى الجوانب غير الصحيحة في سجل الأستاذ ، تكرار الترحيل.
- ٤ - أخطاء في مرحلة الترصيد (في سجل الأستاذ)
- ٥ - أخطاء في مرحلة إعداد ميزان المراجعة (قبل وبعد التسوية الجردية): مثل خطأ في نقل مبلغ أحد الحسابات من سجل الأستاذ ، الإهمال أو السهو عن نقل بعض الحسابات من سجل الأستاذ إلى الميزان ، الخطأ في جمع الجانب المدين أو الدائن أو كليهما.
- ٦ - أخطاء عند إعداد القوائم المالية في نهاية السنة وأخطاء بعد الإعداد وقبل المصادقة عليها وأخطاء بعد المصادقة عليها: مثل إدراج مبالغ غير صحيحة لبند و أكثر ، إدراج بنود غير صحيحة.

ثالثاً: من حيث توقيت اكتشافها: تاريخ اكتشافها:

- ١ - أخطاء تخص السنة الحالية وتكتشف في نفس السنة المالية قبل إعداد ميزان المراجعة.

- ٢ - أخطاء تخص السنة الحالية وتكتشف في نفس السنة المالية بعد إعداد ميزان المراجعة.
٣ - أخطاء تكتشف بعد انتهاء السنة المالية التي وقعت فيها ، وتعرف بأخطاء سنوات سابقة.
رابعاً: حسب تأثير الأخطاء على طرفي القيد:

- ١ - أخطاء تؤثر على كلا طرفي القيد المحاسبي.
٢ - أخطاء تؤثر على أحد طرفي القيد المحاسبي.
خامساً: حسب تأثير الخطأ على ميزان المراجعة:

١ - أخطاء تؤثر على ميزان المراجعة: نقل أحد الأرصدة المدينة على الأرصدة الدائنة في ميزان المراجعة ، إهمال نقل بعض الأرصدة ، تكرار نقل بعض الأرصدة ، الخطأ في الترصيد.

٢ - أخطاء لا تؤثر على ميزان المراجعة: الإهمال أو السهو في إثبات عملية.

سادساً: حسب نوع الخطأ:

١ - خطأ الحذف والسهو الكلي: ويقصد به حذف عملية بكاملها ويحدث هذا الخطأ نتيجة إلى:
أ - فقدان بعض المستندات بالكامل.

ب - عدم تسجيل وإثبات قيد محاسبي في دفتر اليومية بسبب السهو أو النسيان.

ج - عدم ترحيل قيد محاسبي من دفتر اليومي إلى سجل الأستاذ.

وهذه الأخطاء لا تؤثر على تعادل ميزان المراجعة.

٢ - أخطاء التكرار: إثبات عملية لمرتين أو ترحيل العملية مرتين.

٣ - أخطاء معوضة أو متكافئة: إن هذا النوع من الأخطاء غالباً ما يتعلق بالجانب الحسابي (الرقمي) ولأكثر من حساب وينتقل أثره للجانب المحاسبي ، وما يميز هذا النوع من الأخطاء هو الاختلاف في المبالغ (سواء بالزيادة أو النقصان) لحساب ما ، يقابله اختلاف بنفس المبالغ لحساب آخر. ومن الحالات التي تعد من الأخطاء المعوضة ما يلي:

أ - زيادة موجود معين يقابله نقصان في موجود آخر بنفس القيمة.

ب - زيادة موجود معين يقابله نقصان في مصروف إيرادي بنفس القيمة.

ج - زيادة موجود معين يقابله زيادة في لأي أحد بنود حقوق الملكية بنفس القيمة.

د - زيادة موجود معين يقابله زيادة في أحد بنود المطلوبات بنفس القيمة.

هـ - زيادة موجود معين يقابله زيادة في أحد عناصر الإيرادات بنفس القيمة.

و - زيادة في أحد بنود حقوق الملكية يقابلها نقصان في أحد بنود المطلوبات بنفس القيمة.

ز - زيادة في أحد بنود حقوق الملكية يقابلها نقصان في أحد بنود الإيرادات بنفس القيمة.

ح - زيادة في أحد بنود المطلوبات يقابلها نقصان في أحد بنود الإيرادات بنفس القيمة.

ط - نقصان في موجود يقابله زيادة في أحد بنود المصروفات الإيرادية بنفس القيمة.

ي - نقصان في موجود يقابله نقص في أحد بنود حقوق الملكية و أحد بنود المطلوبات أو أحد عناصر الإيرادات بنفس القيمة.

ك - نقصان في حقوق الملكية يقابله زيادة في أحد بنود المطلوبات أو أحد عناصر الإيرادات وبنفس القيمة.

ل - نقصان في أحد بنود المطلوبات يقابله زيادة في أحد عناصر الإيرادات وبنفس القيمة.

م - زيادة في أحد بنود حقوق الملكية يقابلها نقصان في بند آخر من بنود حقوق الملكية وبنفس القيمة أو، زيادة في أحد بنود المطلوبات يقابلها نقصان في بند آخر من بنود المطلوبات وبنفس القيمة.

ص - زيادة في أحد بنود الإيرادات يقابلها نقصان في بنود آخر من بنود الإيرادات وبنفس القيمة.

ع - زيادة في مصروف إيرادي يقابلها نقصان في مصروف إيرادي آخر وبنفس القيمة.

٤ - أخطاء فنية محاسبية: وهي عبارة عن تلك الأخطاء التي تحدث ليس بقصد عمدي مسبق بل من جراء جهل وعدم إلمام المحاسب بأصول والقواعد المحاسبية والمبادئ العلمية الواجب إتباعها والالتزام بها أثناء تطبيق النظام المحاسبي ، والتي غالباً ما تعكس عدم قدرة المحاسب في الفصل والتمييز بدقة بين المصاريف الإيرادية والرأسمالية الإيرادية المؤجلة. إن هذا الخطأ له تأثير كبير ومباشر على نتيجة الأعمال التي تظهر في الحسابات الختامية بسبب زيادة أو نقصان في المصاريف أو الإيرادات ، وتعد من الأخطاء التي يصعب اكتشافها كونها لا تؤثر على فرضية التوازن المحاسبية.

٥ - أخطاء رياضية - حسابية: كأخطاء الجمع.

٦ - أخطاء كتابية أو ارتكابي: وهذا النوع يقع عند التسجيل والإثبات بدءاً بتحرير المستندات ومروراً بتوجيه المعاملات المالية على شكل قيود محاسبية وانتهاءً بترحيل القيود إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ. وقد تأثر هذه الخطأ على توازن ميزان المراجعة وقد لا تؤثر ، واهم الأسباب التي تؤدي إلى هذه الأخطاء هي:

أ - خطأ يحدث من قبل موظفي بعض الإدارات مثل المشتريات أو المبيعات أو المخازن عند تحرير المستندات.

ب - خطأ في عملية توجيه العمليات المحاسبية.

ج - خطأ حسابي في عمليات الجمع أو الطرح في أحد طرفي القيد المحاسبي أو كليهما

د - خطأ في ترحيل مبالغ أحد العمليات لطرف واحد أو لطرفيها.

هـ - خطأ في ترحيل أسم الحساب.

و - أخطاء ناجمة من عملية التكرار في إثبات القيد أو الترحيل.

٧ - أخطاء الحذف الجزئي: أي حذف أحد أطراف العملية ، وهي مشابهة لأسباب الحذف الكلي إلا أنها تكون بصورة جزئية لذا فهذا النوع من الخطأ يؤثر على تعادل ميزان المراجعة.

سابعاً: حسب حالة كشف الخطأ عن نفسه:

- ١ - أخطاء كاشفة عن نفسها: تقع في طرف واحد من لقيد.
 - ٢ - أخطاء غير كاشفة عن نفسها: كالأخطاء الحاصلة في طرفي القيد.
- ثامناً: أخطاء النواحي الفنية: أخطاء نتيجة الجهل:**
- ١ - خطأ في أسم الحساب: كحساب الأجور بدلاً من حساب الإيجارات .. الخ.
 - ٢ - خطأ في نوع الحساب: كمصروفات إيرادية بدلاً من الرأسمالية.
 - ٣ - خطأ في موقع الحساب: كوضع الأرباح في الجانب المدين من القيد.
- تاسعاً: حسب درجة السهو والحذف:**
- ١ - أخطاء حذف كلي: مثل حذف كامل القيد.
 - ٢ - أخطاء حذف جزئي: مثل حذف احد طرفي القيد.

أساليب اكتشاف الأخطاء

هناك بعض الأساليب التي تساعد على اكتشاف الخطأ منها:

- ١ - عدم تحقيق فرضية التوازن المحاسبي في مختلف مراحل الدورة المحاسبية.
- ٢ - التحقق من صحة وإجراءات المراجعة المستندية.
- ٣ - الاهتمام والتركيز على إجراءات المراجعة المحاسبية كصمام أمان لتقليل الأخطاء المحاسبية.

٤ - متابعة الإشعارات والكشوف الواردة من الغير والصادرة لهم ومطابقتها مع أرصدة الدفاتر.

٥ - إعداد موازين المراجعة لفترات متقاربة.

٦ - أن تتم عملية التسجيل في دفتر اليومية والترحيل إلى سجل الأستاذ من قبل موظفين مختلفين يعتمد كل منهم على المستندات المحاسبية (مستند قبض ، صرف ، قيد) كمصدر أساسي.

٧ - اعتماد دفتر اليومية العام في إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع ، وسجل الأستاذ في إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة.

٨ - الاهتمام في استخدام حسابات المراقبة.

٩ - الاهتمام في استخدام تقنية الحاسوب في تطبيق النظام المحاسبي.

ولا بد من ذكر بعض الملاحظات فيما يخص الأخطاء المحاسبية وعملية اكتشافها منها:

١ - أن الأخطاء الجزئية أسهل في الاكتشاف من الأخطاء المتكافئة.

٢ - عند معرفة الخطأ بصورة مباشرة فليس هناك حاجة لإجراءات كشف الأخطاء.

٣ - في حالة عدم كشف الخطأ بصورة مباشرة يتم إتباع بعض إجراءات والأساليب لكف الخطأ.

٤ - سيتم ضمن هذا الفصل التركيز على اكتشاف وتصحيح الأخطاء في سجل اليومية والأستاذ وميزان المراجعة فقط.

ويمكن بيان المراحل المتبعة لكشف الأخطاء وفقاً لما يلي:

المرحلة الأولى: مراجعة العمليات الحسابية: أي الجمع للجانب المدين والجانب الدائن في ميزان المراجعة ، فإذا تم اكتشاف الخطأ قد يغني ذلك عن الاستمرار في البحث.

المرحلة الثانية: مراجعة عملية النقل أو إدراج العمليات من دفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة: فإذا وجد سبب الخطأ فهذا قد يغني عن الانتقال إلى المرحلة التالية.

ومن الأساليب التي تساعد في اكتشاف الأخطاء في ميزان المراجعة: ما يلي:

١ - حساب الفرق بين مجموع الأرصدة المدينة والدائنة إن وجد.

٢ - إذا وجد الفرق ، فعند ذلك يتم اختبار هذا الفرق فإذا قبل القسمة على اثنين دون باقي فهذا دليل على أنه تم نقل احد الأرصدة إلى الجانب الخاطئ من ميزان المراجعة.

٣ - ويمكن أن يكون سبب الخطأ هو إثبات أحد المبالغ بصورة معكوسة :أن يتم إثبات ٣٢ بدلاً من ٢٣ أو إثبات ٦٨ بدلاً من ٨٦ وهكذا فإذا قبل هذا الفرق القسمة على تسعة دون باقي فهذا دليل على أنه تم نقل احد الأرصدة المدينة أو الدائنة بصورة معكوسة إلى ميزان المراجعة.

مثال ١:

فيما يلي ميزان مراجعة لمحلات سالم التجارية في ٢٠٠٩/١٢/٣١:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب
٣٠٠٠٠	---	الصندوق
٢٠٠٠٠	---	المدينون
---	١٥٠٠٠	الأثاث

البضاعة	---	٥٠٠٠٠
المباني	---	٤٠٠٠٠
الدائنون	٥٠٠٠	----
رأس المال	١٥٠٠٠٠	---
المجموع	١٧٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠

المطلوب: اكتشاف الخطأ المسبب في اختلاف مجموع أرصدة ميزان المرجعة المدينة عن الدائنة.

الحل:

لإيجاد الخطأ المسبب في وجود الفرق نتبع الخطوات الآتية:

١ - تحديد الفرق =

الأرصدة الدائنة - الأرصدة المدينة =

$١٧٠٠٠٠ - ١٤٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠$ دينار الفرق زيادة لصالح الأرصدة الدائنة.

٢ - قسمة الفرق على ٢:

$٣٠٠٠٠ \div ٢ = ١٥٠٠٠$ دينار بما أن الرقم يقبل القسمة بدون باقي فهذا دليل احتمال لترحيل أحد الأرصدة المدينة بصورة خاطئ إلى الجانب الدائن من ميزان المراجعة ، وعند المراجعة نلاحظ أن حساب الأثاث ظهر في الجانب الدائن من ميزان المراجعة بينما هو من الأرصدة المدينة وعند التعديل يتطابق الميزان.

مثال ٢:

فيما يلي ميزان مراجعة لمحلات خالد التجارية في ٢٠٠٨/١٢/٣١:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب
٣٠٠٠٠	---	الصندوق
٢٠٠٠٠	---	المدينون
١٥٠٠٠		الأثاث
٥٧٠٠٠	---	البضاعة
٤٠٠٠٠	---	المباني
----	٢٠٠٠٠	الدائنون
---	١٦٠٠٠٠	رأس المال
١٦٢٠٠٠	١٨٠٠٠٠	المجموع

المطلوب: اكتشاف الخطأ المسبب لاختلاف مجموع أرصدة ميزان المرجعة المدينة عن الدائنة.

الحل:

لإيجاد الخطأ المسبب في وجود الفرق نتبع الخطوات الآتية:

١ - تحديد الفرق =

الأرصدة الدائنة - الأرصدة المدينة =

$١٦٢٠٠٠ - ١٨٠٠٠٠ = ١٨٠٠٠$ دينار الفرق زيادة لصالح الأرصدة الدائنة.

٢- قسمة الفرق على ٩: طالما أن الفرق يقبل القسم على تسعة فإن الخطأ هو في نقل أحد الحسابات من سجل الأستاذ إلى ميزان المراجعة ، وعند المراجعة يلاحظ أن حساب البضاعة هو ٧٥٠٠٠ دينار ، وعند التعديل يتطابق الميزان.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأساليب ليست قطعية حيث يمكن أن يقبل الفرق القسمة على ٢ وعلى ٩ في نفس الوقت ، عليه لا بد من المرور في أكثر من مرحلة لإيجاد الخطأ.

المرحلة الثالثة: إعادة الترصيد للحسابات الظاهرة في دفتر الأستاذ.

المرحلة الرابعة: مطابقة عملية الترحيل من اليومية إلى سجل الأستاذ.

المرحلة الخامسة: إعادة جمع الأعمدة المدينة والدائنة في دفتر اليومية.

المحلة السادسة: مراجعة قيد العمليات في دفتر اليومية.

ومن الضروري التأكد من أن الخطأ يكتشف في احد المراحل فإذا تم الكشف عن الخطأ في أي مرحلة فلا حاجة إلى الاستمرار إلى المرحلة التالية أما إذا تم الكشف عن جزء من الخطأ فعند ذلك يجب الاستمرار لغاية اكتشاف كامل الخطأ.

وقد تكون هناك أخطاء لا تؤثر على التوازن المحاسبي وهي النوع الأصعب في الاكتشاف إذ تعتمد على المهارات المحاسبية والتدقيقية للمحاسب والمدقق لاكتشافها.

تصحيح الأخطاء المحاسبية

تختلف عمليات تصحيح الخطاء المحاسبية باختلاف نوع الخطأ وموقعه ، فإذا كان في ميزان المراجعة أو سجل الأستاذ يمكن تعديل بالشطب والتعديل المباشر ، أما في اليومية فلا يمكن تعديلها إلا بقيد تصحيح وبموجب مستند قيد يومية. وفيما يلي عمليات التصحيح المتبعة في ميزان المراجعة والأستاذ واليومية للأخطاء المكتشفة في كل منهم وحسب مراحل المتبعة في التصحيح السابقة:

أولاً- تصحيح الأخطاء في ميزان المراجعة: ويتم التصحيح بالشطب على المبلغ الخاطئ أو الحساب الخاطئ وإثبات المبلغ أو الحساب الصحيح ومن أمثلتها:

١- تصحيح الأخطاء في مجموع الأرصدة المدينة أو الدائنة أو كليهما.

مثال ٣:

فيما يلي ميزان مراجعة لمحلات خلال التجارية في ٢٠٠٨/١٢/٣١:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب
٣٠٠٠٠	---	الصندوق
٢٠٠٠٠	---	المدينون
١٥٠٠٠		الأثاث
٧٥٠٠٠	---	البضاعة
٤٠٠٠٠	---	المباني
----	٢٠٠٠٠	الدائنون
---	١٦٠٠٠٠	رأس المال
١٦٢٠٠٠	١٨٠٠٠٠	المجموع

المطلوب: اكتشاف الخطأ المسبب الاختلاف مجموع أرصدة ميزان المراجعة المدينة عن الدائنة وتصحيحه.

الحل:

ومن خلال إعادة الجمع يلاحظ أن هناك خطأ في الجمع ويتم التصحيح كما يلي:

----	---	
---	---	

المجموع	١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
	١٨٠٠٠٠	١٦٤٠٠٠

٢- تصحيح الخطأ الناتج عن النقل من سجل الأستاذ إلى ميزان المراجعة ، أي أن مجموع الأرصدة في ميزان المراجعة صحيح مما يتطلب الأمر الرجوع إلى عملية النقل من الأستاذ إلى ميزان المراجعة. فعند إيجاد الخطأ في أي حساب يتم التعديل من خلال شطبه وإثبات المبلغ أو الحساب الصحيح كما هو مبين في المثال ٣ السابق.

ثانياً: تصحيح الخطأ في سجل الأستاذ (التبويب عند الترحيل أو الترصيد): ويتم التصحيح بالشطب على المبلغ الخاطئ وإثبات المبلغ الصحيح كما في ميزان المراجعة من أمثلتها الخطأ في الترصيد فعند ذلك يتم الشطب على الرقم الخطأ وإثبات الرقم الصحيح ومن ثم الانتقال إلى ميزان المراجعة لتعديل الخطأ.

وبنفس الطريقة يتم تصحيح الخطأ الناتج في الترحيل للمبلغ أو للحساب من دفتر اليومية إلى سجل الأستاذ إذ يتم الشطب ومن ثم إثبات المبلغ أو الحساب الصحيح ومن أمثلة أخطاء الترحيل : خطأ كتابي في ترحيل الأرقام (ترحيل مبلغ ٢٣٠ إلى سجل الأستاذ بمبلغ ٣٢٠) ، خطأ في الترحيل في أسم الحساب (ترحيل المدينون حامد إلى سجل الأستاذ باسم المدينون حمد) خطأ في الترحيل للجانب العكسي (ترحيل مصروف إلى الجانب الدائن في سجل الأستاذ) ، خطأ نتيجة عدم ترحيل أحد الأطراف .

ثالثاً: تصحيح الأخطاء في دفتر اليومية (أخطاء التسجيل): في حالة تحديد الخطأ في دفتر اليومية لسبب من الأسباب بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال مراحل اكتشاف الخطأ السابقة ، عند ذلك يتم تحديد الخطأ وتصحيحه من خلال الآتي:

١- إعادة عمليات الجمع للجانب المدين والجانب الدائن لكل صفحة من صفحات اليومية وكذلك المجاميع المدورة من صفحة لأخرى ، والصفحة التي لا تتطابق فيها المجاميع المدينة مع الدائنة فهي حتماً الصفحة التي فيها الخطأ.

٢- البحث عن نوع الخطأ: قد لا يكون الخطأ في اليومية ناتج من سبب واحد وإنما لعدة أسباب منها:

أ- خطأ كتابي (ارتكابي) في اسم الحساب لطرف واحد من القيد أو لعدة أطراف أو عدم شمول القيد لكل الحسابات المعنية بالعملية (خطأ سهو كامل أو جزئي).

ب- خطأ كتابي (ارتكابي) في مبلغ الحساب.

ج- مزيج من الأخطاء (في أ و ب) أي خطأ في أسم الحساب وفي المبلغ.

٣- تحديد طريقة تصحيح الخطأ: يتم تصحيح الأخطاء في دفتر اليومية وفق إحدى الطرق الآتية:

أ- الطريقة المطولة:

ب- الطريقة المختصرة:

وفيما يلي شرح مفصل لكل من هذه الطرق:

أ- الطريقة المطولة

سميت بالطريقة المطولة كونها تحتاج إلى قيدين للتصحيح قيد لإلغاء القيد الخاطئ وذلك من خلال عكسه وإلغاء أثره وبهذا تكون العملية بعد هذا القيد كأن لم تكن بعد ذلك يتم إثبات القيد الثاني والذي يتضمن إثبات العملية من جديد بصورة صحيحة ، واستناداً لهذه الطريق يتم تصحيح الخطأ المحاسبي في دفتر اليومية بخطوتين هما:

- **الخطوة الأولى:** إلغاء القيد الخاطئ وذلك بعكس القيد بالكامل إذ يوضع الجانب المدين من القيد في الجانب الدائن ، والحساب الدائن من القيد في الجانب المدين.
- **الخطوة الثانية:** إثبات القيد الصحيح ، أي كما كان يجب أن يثبت.

مثال ٤:

فيما يلي بعض العمليات المثبتة في دفتر اليومية لمحلات خالد التجارية في شهر نيسان ٢٠١٠ ، **المطلوب:** تصحيح الخطأ إن وجد باعتماد الطريقة المطولة في تصحيح الأخطاء المحاسبية وعلى فرض صحة شرح القيد:

- ١- ٥٠٠٠٠ من حـ / المدينون
٥٠٠٠٠ إلى حـ / المبيعات
بيع بضاعة بورقة تجارية تستحق بعد ٣ أشهر
- ٢- ٤٠٠٠٠ من حـ / المشتريات
٤٠٠٠٠ إلى حـ / الصندوق
شراء بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ دينار نقداً
- ٣- ٢٧٠٠ من حـ / الصندوق
٣٠٠ من حـ / خصم مسموح به
٣٠٠٠ إلى حـ / المبيعات
بيع بضاعة نقداً بخصم تجاري ١٠ %
- ٤- ٦٣٠٠٠ من حـ / المشتريات
٦٣٠٠٠ إلى حـ / المصرف
شراء أثاث بمبلغ ٣٦٠٠٠ دينار بصك

الحل:

- ١- نلاحظ أن الخطأ في أسم الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المطولة بقيدين:
 - إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)
٥٠٠٠٠ من حـ / المبيعات
٥٠٠٠٠ إلى حـ / المدينون
إلغاء القيد الخاطئ
 - إثبات القيد الصحيح
٥٠٠٠٠ من حـ / أوراق القبض
٥٠٠٠٠ إلى حـ / المبيعات
إثبات القيد الصحيح
- ٢- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المطولة بقيدين:
 - إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)
٤٠٠٠٠ من حـ / الصندوق
٤٠٠٠٠ إلى حـ / المشتريات
إلغاء القيد الخاطئ

- إثبات القيد الصحيح
٤٠٠٠ من حـ/ المشتريات
٤٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق
إثبات القيد الصحيح
- ٣- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب والحساب الذي يخص القيد ويكون التصحيح وفق الطريقة المطولة بقيدتين:
- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)
٣٠٠٠ من حـ/ المبيعات
٢٧٠٠ إلى حـ/ الصندوق
٣٠٠ إلى حـ/ خصم مسموح به
إلغاء القيد الخاطئ

- إثبات القيد الصحيح
٢٧٠٠ من حـ/ الصندوق
٢٧٠٠ إلى حـ/ المبيعات
إثبات القيد الصحيح
- ٤- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب وأسم الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المطولة بقيدتين:
- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)
٦٣٠٠٠ من حـ/ المصرف
٦٣٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات
إلغاء القيد الخاطئ
- إثبات القيد الصحيح
٣٦٠٠٠ من حـ/ الأثاث
٣٦٠٠٠ إلى حـ/ المصرف
إثبات القيد الصحيح

ب - الطريقة المختصرة:

وتسمى أيضاً بالطريقة المباشرة في تصحيح الأخطاء المحاسبية لأن التصحيح يتم بقيد واحد أي بخطوة واحدة سواء كان الخطأ في اسم الحساب أو في مبلغ الحساب أو كليهما يتم في إلغاء الخطأ وثبات الصحيح في آن واحد.
ويتم التصحيح بقيد واحد من خلال الآتي:

- ١- ترك ما هو صحيح في القيد إن كان مبلغ أو حساب كما هو دون تغيير.
 - ٢- تصحيح ما هو خطأ فقط أي يتم إثبات قيد التصحيح وليس القيد الصحيح فيتضمن الحسابات التي يجب ذكرها ولم تذكر وكذلك تعديل المبلغ الخطأ.
 - ٣- وبالتالي يلاحظ أن مجموع الفقرتين أعلاه مساوياً للقيد الصحيح للعملية الذي كان يجب إثباته في الأساس قبل ارتكاب الخطأ.
- ويكون تصحيح الخطأ في قيد واحد حسب نوع الخط إذ يلاحظ عند التصحيح وفق هذه الطريقة ما يلي:

- **عندما يكون الخطأ في المبلغ:** ويكون تسجيل الحسابات أما بأكثر أو أقل من المبالغ الحقيقية لها ، ولتصحيح جميع الأخطاء التي تخص المبالغ يمكن تطبيق القاعدة الآتية

(لتخفيض أي مبلغ وقع فيه خطأ عكس الجانب المدين والدائن لذلك الحساب بمبلغ التخفيض إي أجعله مديناً إذا كان دائن عند وقوع الخطأ وبالعكس) . (ولزيادة مبلغ أي حساب وقع فيه الخطأ يثبت الجانب المدين أو الدائن لذلك الحساب بمبلغ الزيادة أي أجعله مديناً إن كان مدين ، ودائناً إن كان دائن).

- **عندما يكون الخطأ في أسم الحساب:** يقع الخطأ في أسم الحساب عند تسجيل مبلغ في حساب غير الحساب الصحيح ولتصحيح هذا الخطأ يمكن إتباع القواعد الآتية: (سجل الحساب الذي لم يثبت نتيجة الخطأ وأحذف الحساب أو الحسابات الذي سجل خطأ بعكس طريقة تسجيله).

- **الخطأ في المبلغ واسم معاً:** ولتصحيح مثل هذا الخطأ تطبق قاعدة تصحيح المبالغ بالنسبة للمبالغ وقاعدة تصحيح الحساب بالنسبة للحسابات.

مثال ٥:

بالرجوع إلى بيانات المثال ٤ وعلى فرض أن المطلوب تصحيح القيود وفق الطريقة المختصرة (المباشرة).

الحل: وفق الطريقة المختصرة

١ - نلاحظ أن الخطأ في أسم الحساب ويكون التصحيح بقيد بعد تطبيق القاعدة الملائمة:

- إثبات قيد التصحيح

٥٠٠٠٠ من حـ / أوراق القبض

٥٠٠٠٠ إلى حـ / المدينون

إثبات قيد التصحيح

٢ - نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المختصرة بقيد بعد تطبيق القاعدة الملائمة:

٤٠٠٠٠ - ٤٠٠٠ = ٣٦٠٠٠ زيادة يجب تخفيضها في حساب كل من المشتريات والصندوق.

- إثبات قيد التصحيح

٣٦٠٠٠ من حـ / الصندوق

٣٦٠٠٠ إلى حـ / المشتريات

إثبات قيد التصحيح

٣ - نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب والحساب الذي يخص القيد ويكون التصحيح وفق الطريقة المختصرة بقيد بعد تطبيق القاعدة الملائمة:

٣٠٠٠ - ٢٧٠٠ = ٣٠٠ زيادة في حساب المبيعات يجب خفضها.

٣٠٠ حساب خصم مسموح يجب أن لا يظهر كونه خصم تجاري لذا يتم إلغاء الحساب والمبلغ.

- إثبات قيد التصحيح

٣٠٠ من حـ / المبيعات

٣٠٠ إلى حـ / خصم مسموح به

إثبات قيد التصحيح

٤ - نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب وأسم الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المختصرة بقيد بعد تطبيق القاعدة الملائمة:

٦٣٠٠٠ - ٣٦٠٠٠ = ٢٧٠٠٠ زيادة في حساب المصرف يجب تخفيضها.

٦٣٠٠٠ لحساب المشتريات خطأ في التوجيه المحاسبي يجب إلغاؤه.

٣٦٠٠٠ لحساب الأثاث التي تم شرائها يجب إثباتها.

- إثبات قيد التصحيح

٢٧٠٠٠ من حـ / المصرف
٣٦٠٠٠ من حـ / الأثاث
٦٣٠٠٠ إلى حـ / المشتريات

إثبات قيد التصحيح

عيوب الطريقة المختصرة

لوجود مجموعة من النواقص المنهجية والعلمية يعاب على الطريق المختصرة ما يلي:
١ - إن كل قيد محاسبي لابد أن يدعمه مستند يؤيد صحة إثباته ، لكن في حال إجراء عملية التصحيح في طرف واحد من القيد وليس بأكمله ، يصعب تأمين مستند يغطي نصف القيد.

٢ - ليس من الممكن تطبيق هذه الطريقة في حال حدوث أخطاء محاسبية خارج نطاق دفتر اليومية ، وبالدات الأخطاء الناجمة عن الترحيل إلى سجل أستاذ.

٣ - أنها لا تحو أثر الخطأ بشكل جذري بل يتم ترميمه إذ من الأفضل إلغاء القيد الخطأ كلياً وبناء قيداً صحيحاً كاملاً.

٤ - يصعب تطبيق هذه الطريقة في حال كون الخطأ في أحد طرفي القيد المحاسبي كخطأ في الجمع.

ولتوضيح النقطة الرابعة من عيوب الطريقة المختصرة نأخذ المثال الآتي:

مثال ٦:

فيما يلي احد القيود المحاسبية المثبتة في سجلات خالد التجارية والذي وجد فيه خطأ السهو في إثبات القيد إذ كان الطرف المدين أكبر من الدائن وكما هو موضح أدناه:

٧٠٠٠ من حـ / المدينون (كامل)

٨٠٠ من حـ / الصندوق

٨٧٠٠ إلى حـ / المبيعات

بيع بضاعة بمبلغ ٧٨٠٠ نقداً وعلى الحساب لكامل

المطلوب:

أولاً: تصحيح الخطأ بافتراض صحة شرح القيد باتباع ما يلي:

١ - الطريقة المطولة.

٢ - الطريقة المختصرة.

ثانياً: بين أيهم أصح محاسبياً في التصحيح.

الحل: أولاً:

١ - الطريقة المطولة:

- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)

٨٧٠٠ من حـ / المبيعات

٨٠٠ إلى حـ / الصندوق

٧٠٠٠ إلى حـ / المدينون (كامل)

إلغاء القيد الخاطئ

- إثبات القيد الصحيح

٨٠٠ من حـ / الصندوق

٧٠٠٠ من حـ / المدينون (كامل)

٧٨٠٠ إلى حـ / المبيعات

إثبات القيد الصحيح

٢ - الطريقة المختصرة.

يتم إيجاد الفرق أولاً كون الخطأ هو في المبلغ وكما يلي:
 $8700 - 7800 = 900$ زيادة في المبيعات يجب تخفيضها.
وبما أن هذه الزيادة كانت نتيجة خطأ في الجمع فلا يوجد حساب مقابل لها للتصحيح
لذا ضمن هذه الطريقة هناك ثلاث معالجات محاسبية هي:

أ - اعتماد نفس الحساب : إثبات قيد التصحيح

8700 من حـ / المبيعات

7800 إلى حـ / المبيعات

إثبات قيد التصحيح

لا يمكن اعتماد هذه المعالجة لافتقارها للدقة والموضوعية المحاسبية إذ لا يمكن
اعتبارها قيد مزدوج حيث أن طرفي الحساب المدين والدائن هو نفس الحساب وهذا لا يقبل
علمياً باعتبار أن أي عملية يجب أن يكون بها طرفان وكحد أدنى حسابان مختلفين.

ب - اعتماد القيد الأبتري : إثبات قيد التصحيح

900 من حـ / المبيعات

-- إلى حـ / ----

إثبات قيد التصحيح

ولكن استخدام القيد الأبتري هكذا يخل بطرق الإثبات المحاسبية في أدراج الحساب
والمبلغ لذا لا يمكن اعتمادها أيضاً.

ج - اعتماد الحساب المعلق : إثبات قيد التصحيح

900 من حـ / المبيعات

900 إلى حـ / حساب معلق

إثبات قيد التصحيح

ولكن هذا سوف يخل في توازن صفحات دفتر اليومية. لذا لا يمكن اعتماده ضمن هذه
الحالة أيضاً.

ثانياً: بين أيهم أصح محاسبياً في التصحيح.

من خلال أخذ المعالجات المحاسبية الخاصة بالطريقة المختصرة ومقارنتها بالطريقة
المطولة نجد أن الطريقة المطولة أصح محاسبياً في تصحيح مثل هذه الأخطاء.

الحساب المعلق

يقوم بعض المحاسبين ولضيق الفترة المتاحة لتدقيق الأخطاء اللجوء إلى فتح حساب
مرحلي وسيط يحمل بالفرق الظاهر في ميزان المراجعة في نهاية السنة المالية لعدم إمكانية
تحديد سبب الفرق حالياً نظراً للجهد والوقت الذي تتطلبه تلك الأخطاء ، ويطلق على هذا
الحساب أسم الحساب المعلق ويعرف هذا الحساب على أنه حساب وسطي يفتح عادة في نهاية
السنة المالية لعدم تمكن المحاسب من معرفة أسباب الفروق الناتجة في مجاميع أرصدة ميزان
المراجعة فيتم تحميل الفرق عليه لحين اكتشافه في هذه السنة أو في السنة القادمة.

ويكون هذا الحساب بدون هوية محاسبية محددة ، بل تكون هويته هي الجهة الأقل ،
والتي يتطلب مطابقتها مع الجهة الأكبر فإن كانت الأرصدة المدينة أكبر من الدائنة أصبح
الحساب المعلق ذا رصيد دائن والعكس صحيح ، وبذلك يتم تسوية الفرق باستخدام هذا
الحساب ليحقق التطابق في ميزان المراجعة مؤقتاً. ويعد هذا الحساب دليل على عدم مهارة
المحاسب وعدم كفاءته.

ويستمر خلال هذه الفترة البحث عن موقع الخطأ والحساب والمعني به لإثبات القيود
اللازمة لإلغاء الحساب المعلق ، وقفله بذلك الحساب المعني وهو ما يجب أن يحصل لكن

أحياناً تكون السنة المالية قد انتهت لكن الحساب المعني بالخطأ لم يعرف بعد مما يضطر المحاسب إلى إظهار الحساب المعلق الدائن ضمن مجموعة أرصدة دائنة أخرى في الطرف الأيسر من الميزانية أما إذا كان رصيد الحساب المعلق مدين فيظهر في الطرف الأيمن من الميزانية العمومية تحت بند أرصدة مدينة أخرى.

وعند تمكن المحاسب من تحديد الفرق في السنة اللاحقة وكان السبب أحد الحسابات الاسمية (مصروفات أو إيرادات) يتم قفل هذا الحساب في حساب رأس المال أو جاري صاحب المشروع إن كان المشروع فردي ، وفي حساب توزيع الأرباح والخسائر أو جاري الشركاء إن كانت شركة تضامنية ، وفي الأرباح المحتجزة أو الاحتياطي الرأسمالي في شركت الأموال (الشركات المساهمة). وكذلك في حالة عدم التمكن من معرفة سبب الفرق.

أما إذا تمكن المحاسب من معرفة الخطأ في السنة اللاحقة وكان يخص أحد الحسابات الحقيقية أو الاسمية فيقفّل بذلك الحساب مباشرة وبنفس الوقت يتم إلغاء الحساب المعلق.

وفي حالة اكتشاف الفرق في نفس السنة التي فتح فيها الحساب المعلق فعند ذلك يقفل فيه مباشرة سواء كانت الحسابات اسمية (وهمية) أو حقيقية.

علماً أن الحساب المعلق يظهر بالفرق الناتج في ميزان المراجعة دون إثبات قيد محاسبي بذلك ولكن يتم قفله وفق قيد محاسبي.

أما الأخطاء المحاسبية التي تكتشف في سنوات لاحقة والتي لم يعد لها حساب معلق كونها من الأخطاء المتكافئة فعند ذلك تعالج الأخطاء الواقعة في الحسابات الاسمية بقفلها برأس المال إن كان المشروع فردي أو الأرباح المحتجزة إن كانت شركة مساهمة ، أو جاري الشركاء إن كانت شركة تضامنية. أما الحسابات الحقيقية والشخصية فيتم قفلها بحسابها الخاص بها مباشرة.

مثال ٧:

عند تدقيق ميزان المراجعة لمحلات خالد التجارية في ٢٠٠٨/١٢/٣١ تبين أن هناك فرق بمقدار ٨٠٠٠ دينار دائن (أي الرصيد الدائن أكبر من الرصيد المدين) لم يتم تحديد سببها لذا تم فتح حساب معلق بقيمتها مديناً بهدف موازنة ميزان المراجعة لغاية اكتشاف الخطأ علماً أن المحلات مشروع فردي ولديه حساب جاري صاحب المشروع يتم قفل فيه المسحوبات والأرباح السنوية.

المطلوب: إثبات قيد قفل الحساب المعلق وفق الفروض الآتية:

- ١ - في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب للمدين حميد بمقدار ٨٠٠٠ دينار لم يثبت في سجلات اليومية.
- ٢ - في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب للرواتب بمقدار ٨٠٠٠ دينار لم يثبت في سجلات اليومية.
- ٣ - في ٢٠٠٩ تم اكتشاف أن هناك حساب للمدين حميد بمقدار ٨٠٠٠ دينار لعام ٢٠٠٨ لم يثبت في سجلات اليومية.
- ٤ - في ٢٠٠٩ تم اكتشاف أن هناك حساب للرواتب بمقدار ٨٠٠٠ دينار لعام ٢٠٠٨ لم يثبت في سجلات اليومية.

الحل:

يتم في ٢٠٠٨/١٢/٣١ فتح حساب جاري دون إثبات قيد بذلك ويكون الحساب كما يلي:

حـ / حساب معلق	
٢٠٠٨/١٢/٣١	٨٠٠٠
_____	_____
_____	_____

١ - في السنة الحالية
٨٠٠٠ من حـ/ المدينون (حميد)
٨٠٠٠ إلى حـ/ حساب معلق
إلغاء الحساب المعلق

٢ - في السنة الحالية
٨٠٠٠ من حـ/ الرواتب
٨٠٠٠ إلى حـ/ حساب معلق
إلغاء الحساب المعلق

٣ - في السنة اللاحقة (٢٠٠٩)
٨٠٠٠ من حـ/ المدينون (حميد)
٨٠٠٠ إلى حـ/ حساب معلق
إلغاء الحساب المعلق

٤ - في السنة اللاحقة (٢٠٠٩)
٨٠٠٠ من حـ/ جاري صاحب المشروع
٨٠٠٠ إلى حـ/ حساب معلق
إلغاء الحساب المعلق

ملاحظة: في الحالة الرابعة أن لم يذكر أن لصاحب المشروع حساب جاري صاحب المشروع ، عند ذلك يتم إقفال المعلق في حساب رأس المال عند اكتشاف الخطأ في الحساب الاسمي وكما يلي:

في السنة اللاحقة (٢٠٠٩)
٨٠٠٠ من حـ/ رأس المال
٨٠٠٠ إلى حـ/ حساب معلق
إلغاء الحساب المعلق

أسئلة الفصل الثامن

س١/ عرف ما يلي:
الحساب المعلق ، الخطأ ، الخطأ المحاسبي ، الغش ، أخطاء التعويض ، أخطاء السهو ، الأخطاء المتكافئة ، القيد الأبتري.

س٢/ قارن بين :

- ١ - الخطأ والغش.
- ٢ - أخطاء تؤثر على كلا طرفي القيد المحاسبي وأخطاء تؤثر على أحد طرفي القيد المحاسبي.

س٣/ أجب عن ما يأتي:

- ١ - أسباب الأخطاء المحاسبية.
- ٢ - أنواع الغش.
- ٣ - أنواع الأخطاء المحاسبية.
- ٤ - أساليب اكتشاف الأخطاء المحاسبية والحد منها.
- ٥ - مراحل كشف الخطأ.
- ٦ - عيوب الطريقة المباشرة في تصحيح الأخطاء.

س٤/ مثل لما يأتي:

نوع الخطأ	المثال على الخطأ
- خطأ السهو الكلي	حذف قيد بالكامل
- خطأ التعويض	
- أخطاء في مرحلة تحرير المستند المحاسبي	
- أخطاء التوجيه المحاسبي وأخطاء	
- أخطاء في مرحلة التبويب	
- أخطاء في مرحلة الترصيد	
- أخطاء في مرحلة إعداد ميزان المراجعة	
- أخطاء عند إعداد القوائم المالية	
- خطأ التكرار	

س٥/ أجب بـ صح أو خطأ على كل مما يأتي مع تصحيح الخطأ إن وجد:

- ١ - يعد توازن ميزان المراجعة دليلاً قاطعاً على صحة خطوات الدورة المحاسبية.
- ٢ - من الأخطاء الفنية المحاسبية زيادة موجود معين يقابله نقصان في مصروف إيرادي بنفس القيمة.
- ٣ - تعد الأخطاء المتكافئة أسهل في الاكتشاف من الأخطاء الجزئية.
- ٤ - إذا وجد الفرق في ميزان المراجعة ، فعند ذلك يتم اختبار هذا الفرق فإذا قبل القسمة على اثنين دون باقي فهذا دليل على أنه تم نقل احد الأرصدة إلى الجانب الخاطئ من الميزان.
- ٥ - تعد الطريقة المباشرة اصح محاسبياً في تصحيح أخطاء الجمع في احد طرفي القيد.

س٦/ فيما يلي ميزان مراجعة لمحلات خال التجارية في ٢٠٠٨/١٢/٣١:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب
٣٠٠٠٠	---	الصندوق
٤٠٠٠٠	---	البضاعة
٢٠٠٠٠٠	---	المباني
----	٦٠٠٠٠	الدائنون

شراء أثاث بمبلغ ٨٠٠٠ دينار بصك	شراء بضاعة بمبلغ ٦٩٠٠ دينار نقداً.
٥٤٠٠ من حـ/ المشتريات ٥٤٠٠ إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة بمبلغ ٥٤٠٠ دينار بالآجل	٤٦٠٠ من حـ/ المدينون (أحمد) ٤٦٠٠ إلى حـ/ البضاعة بيع بضاعة بمبلغ ٤٦٠٠ دينار بالآجل إلى أحمد.
٦٣٠٠ من حـ/ الأثاث ٦٣٠٠ إلى حـ/ المصرف شراء أثاث بمبلغ ٦٣٠٠ دينار نقداً	٥٧٠٠ من حـ/ الصندوق ٥٧٠٠ إلى حـ/ الدائنون (كامل) سداد مبلغ ٧٥٠٠ دينار إلى الدائن كمال نقداً
٥٠٠٠ من حـ/ البضاعة ٥٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ دينار نقداً	٥٨٠٠ من حـ/ آلات ٥٨٠٠ إلى حـ/ المصرف شراء أثاث بمبلغ دينار ٥٨٠٠ بصك
٤٣٠٠ من حـ/ أ.ق. ٤٣٠٠ إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بمبلغ ٣٤٠٠ دينار بالآجل إلى جاسم.	٧٠٠٠ من حـ/ المدينون (حامد) ٧٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق استلم من المدين حمد مبلغ ٧٠٠٠٠ دينار نقداً
٤٤٠٠ من حـ/ الأثاث ٢٢٠٠ إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة بمبلغ ٦٦٠٠ دينار نقداً	٥٧٠٠ من حـ/ الصندوق ٥٧٠٠ إلى حـ/ الدائنون (كامل) سداد مبلغ ٧٥٠٠٠ دينار إلى الدائن كمال نقداً
٧٠٠٠ من حـ/ المشتريات ٧٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ دينار بصك	٩٠٠٠ من حـ/ الدائنون حماد ٩٠٠ إلى حـ/ المصرف سداد دين إلى حامد بمقدار ٩٠٠٠ دينار نقداً
٢٠٠٠ من حـ/ صكوك برسم التحصيل ٢٠٠ إلى حـ/ الصندوق إرسال صك بـ ٢٠٠ إلى المصرف كان في الصندوق	٢٠٠٠ من حـ/ السيارات ٢٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق شراء سيارة لصاحب المشروع ٢٠٠٠ دينار بكمبيالة

س٩/ عند تدقيق ميزان المراجعة لمحلات سمير التجارية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ تبين أن هناك فرق بمقدار ٧٧٠٠٠ دينار مدين لم يتم تحديد سببها لذا تم فتح حساب معلق بقيمتها بهدف موازنة ميزان المراجعة لغاية اكتشاف الخطأ علماً أن المحلات مشروع فردي ولديه حساب جاري صاحب المشروع يتم قفل فيه المسحوبات والأرباح السنوية.

المطلوب: إثبات قيد قفل الحساب المعلق وفق الفروض الآتية:

- ١- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب للدائن شاكر بمقدار ٧٧٠٠٠ دينار لم يثبت في سجلات اليومية.
- ٢- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب إيراد عقار بمقدار ٧٧٠٠٠ دينار لم يثبت في سجلات اليومية.
- ٣- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب إيراد عقار بمقدار ٩٠٠٠٠ دينار لم يثبت في سجلات اليومية.
- ٤- في ٢٠١٠ تم اكتشاف أن هناك حساب للدائن شاكر بمقدار ٧٧٠٠٠ دينار لم تثبت في عام ٢٠٠٩ في السجلات اليومية.
- ٥- في ٢٠١٠ تم اكتشاف أن هناك حساب إيراد عقار بمقدار ٧٧٠٠٠ دينار لم تثبت في عام ٢٠٠٩ في السجلات اليومية.